http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1723) السنة السابعة - الأحد (14) شباط 2010

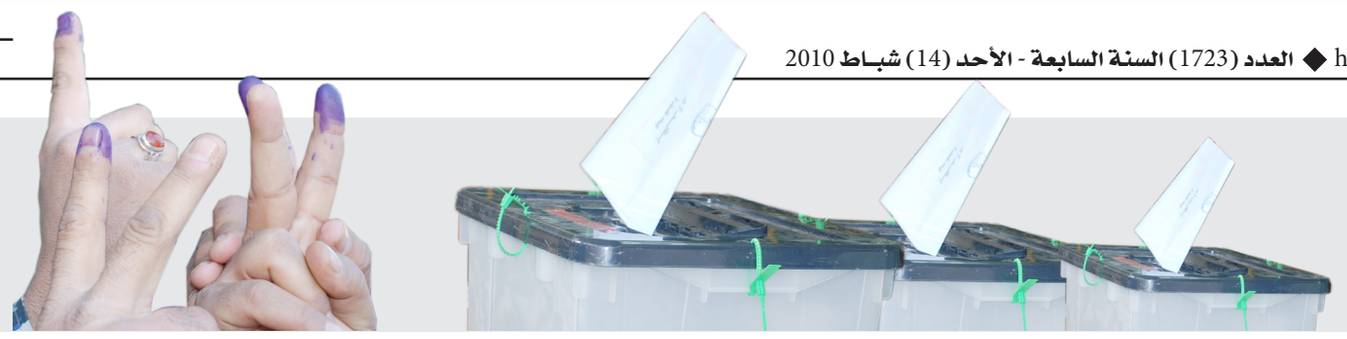

22

الطريق إلى الانتخابات

الدعايات الانتخابية..

البعض منهمك في تعليق الملصقات وآخرون ينتظرون تمزيقها!

ملصقات تدعو المواطنين للمساهمة في الانتخابات

بغداد/ مريم جعفر

مع انطلاق الحملات الانتخابية رسمياً للمرشحين الذين تم إعلان اسمائهم من قبل المفوضية المستقلة للانتخابات، يترقب العراقيون حملة دعائية حامية بين الكتل المتنافسة في الانتخابات المقرر اجراؤها في السابع من اذار المقبل، والتي قد تشهد خروقات عديدة في ظل التنافس الشديد بين الكتل.

وفي الوقت الذي يبدأ فيه الكثير من الشباب بتعليق ملصقات وبوسترات الحملات الدعائية للكيانات السياسية فالكثير مستعد ايضا لتمزيقها مثلما حدث في انتخابات مجالس المحافظات.

وقالت عضو لجنة مؤسسات المجتمع المدني البرلمانية ميسون الدملوجي "في اعتقادي ان البوسترات التي وضعت قبل بداية الحملة الانتخابية كان مصيرها التمزيق اما التي توضع الان اثناء الحملة الانتخابية فلا اعتقد انها ستمزق لانها ستحظى بالشرعية وباحترام الناس". واشارت الدملوجي الى انه "في هذه المرحلة تتنافس الاحزاب فيما بينها في تمزيق الصور اما الشعب العراقي فقد اطلع على العملية السياسية وكيفية تداول السلطة بالطرق السلمية"، واوضحت ان "القانون يفرض عقوبة على من يمزق تلك البوسترات والاعلانات التابعة للكيانات السياسية بالرغم من صعوبة تحديد هوية الفاعل او الجهة التي ينتمي اليها وهذا ما اثبتته التجارب السابقة".

وكانت مفوضية الانتخابات عقدت مؤتمرا اعلاميا لتحديد موعد انطلاق الحملة الانتخابية وهو ١٢ من شهر شباط ٢٠١٠ وفرض غرامات مالية على الكيانات السياسية المخالفة للقوانين قدرها ١٥ مليون دينار، وتعتبرالمفوضية هي الجهة المعدة والمنفذة والمروجة اعلاميا لأي عملية انتخاب او استفتاء تقام في العراق لأجل حصول الشعب على حقوقه في المشاركة في صنع القرار من خلال ممثليهم المنتخبين، ومن ثم تداول السلطة بشكل سلمي وعادل يكفل حقوق الجميع.

وتم اصدار القانون الجديد للمفوضية رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ من قبل مجلس النواب. وقد اضطلعت المفوضية بمهمة الإعداد والإشراف والتخطيط والتنفيذ للعمليات الانتخابية الثلاث منذ سقوط النظام السابق ولحد الان.

من جهته قال الخبير القانوني طارق حرب "ان قانون الانتخابات حدد احكام الجرائم الانتخابية ومنها اتلاف الصور والدعايات الانتخابية للكيانات السياسية والتي قد تصل الى السجن وليس فقط الغرامة المالية"، واضاف ان هذا الامر يتنافى مع مبدأ الدعاية الانتخابية المقررة في قانون الانتخاب بالاضافة الى انه ينم عن جهل اعطاء الكيانات السياسية المتنافسة الحرية في اطلاق حملاتها الانتخابية ويدلل على ممارسة غير ديمقراطية وغير اخلاقية". واكد انه جرى العرف على ان الحملات الدعائية تبدأ قبل شهر على الاقل في حين انه لم يبق سوى ٢٥ يوما على موعد الانتخابات، مضيفا انه سيؤثر على قدرة الكيانات السياسية على بسط برامجها واظهار موقفها من القضايا التي تحدث وتحديد مرشحيها ومعرفة الشارع بهم وبالكيانات السياسية". ولفت حرب الى ان حملات الاعتقالات كانت محدودة لا تحمل معنى الكثرة اذ تعرض احدهم في ديالى الى الاعتقال واحدهم للقتل في الموصل ولم يتجاوز الثلاثة اذ ان هذا العدد لايؤثر على الناخب وربما يزيد من تمسك الناخب بالمرشح او الكيان السياسي الذي سينتخبه.

من جهتها قالت عضو البرلمان صفية السهيل ان "الشيء المهم في بداية الحملة الانتخابية هو التوجه لاقناع المواطنين بضرورة المشاركة في العملية الانتخابية لان نجاح الانتخابات يكون عن طريق المشاركة الواسعة للفئات العاجزة عن المشاركة والتي اصيبت باحباط من نتائج الانتخابات السابقة"، واضافت ان "المواطنين لديهم طموحات نحو الاصلاح والتغيير نحو الافضل وكل مواطن عند حصوله على شيء فهو يطمح لشيء اخر، اليوم تحقق الامن خلال سنتين ونصف وبعد تحقيق الامن فان المواطن يطلب الخدمات لذلك ماهي التحضيرات وكيف نقنع المواطن بالمشاركة هذا هو الجز الاول من الرسالة الإعلامية مع المواطن"، واوضحت ان "الجزء الثاني يأتي عن طريق فريق العمل وكوني مستقلة ففريق عملي يتكون من الاصدقاء والمناصرين ومؤسسات المجتمع المدني طوعا بدون تنظيمات وكوادر حزبية حيث تجري لقاءات لتنظيم العمل وتبادل افكار مشتركة كيف نتوجه الى الناخب واقناعه بالمشاركة واقناعه بالتغيير"؟

مدينة الصدر: ضعف الخدمات يثبط همة السكان للمشاركة في الانتخابات

بغداد/ رويترز

يتساءل العراقيون الذين لا يحصلون سوى على ساعات قليلة من الكهرباء يومياً، ويعيشون وسط أكوام من القمامة وبرك من مياه الصرف الصحي عمّا اذا كان عليهم التصويت في انتخابات آذار المقبل؟

وبدأت حملات الدعاية الانتخابية، إذ يضع موظفو الأحزاب لافتات عليها صور أو شعارات انتخابية في أنحاء بغداد. وكما كان الحال أثناء انتخابات مجالس المحافظات في العام الماضي، فإن من المحتمل أن تحول المنافسة الشديدة المدن العراقية مرة أخرى الى غابات من اللافتات والملصقات.

وبعد سنوات من التفجيرات والمعارك بين الجماعات المسلحة، ما زال حي مدينة الصدر يعتبر رمزاً للعجز السياسي والفساد اللذين يثبطان من حماسة الناخبين، وأديا إلى سوء إدارة الثروة النفطية الكبيرة للعراق.

تقول رزيقة فوكوس وهي أرملة وأم لخمسة أبناء: "سمعت أناساً يقولون إن مدينة الصدر غنية لكني لا أرى الثروة. لماذا لا يبدو أبنائي أثرياء؟ ... ولماذا الشوارع تبدو هكذا؟". وتتابع وهي تهم بالخروج لالقاء كيس قمامة في الشارع: "لن أشارك في الانتخابات لأنني لا أرى أي شيء ملموس من الحكومة".

واشتكى ساكن آخر من أن القمامة تظل ملقاة لأشهر في الشوارع لا تجد من يجمعها. ويأمل مسؤولون عراقيون وأميركيون في أن تؤدي انتخابات السابع من آذار المقبل الى دعم الديموقراطية الناشئة في البلاد، وجذب المسلحين السابقين والميليشيات الى العملية السياسية، فيما تستعد القوات الأميركية للانسحاب.

وفي حي مدينة الصدر الذي يعد أحد الأحياء الفقيرة والمملوءة بالشبان العاطلين عن العمل والمهيئين لأن تجندهم احدى الجماعات المسلحة أو الميليشيات أو عصابات الجريمة، كان هناك صبية يلعبون في بركة مياه راكدة، فيما تنبعث رائحة مياه الصرف الصحي والقمامة في الهواء. كما تتقاطع شبكة قبيحة من الأسلاك في الحي لتشكل شبكة كهرباء عشوائية متصلة بمولدات تعمل بالكاز لتعويض امدادات الشبكة الوطنية التي لا تزال توفر الكهرباء لفترات لا تغطي ساعات اليوم.

يقول مهندس كهرباء رفض كشف اسمه: "انني مجرد موظف، الفساد وغياب التنسيق والقرارات العشوائية في وزارة الكهرباء مسؤولة عن هذا الوضع".

ويعارض النائب جنان عبد الجبار عضو قائمة "ائتلاف دولة القانون" التي شكلها رئيس الوزراء نوري المالكي، الاتهامات بسوء أداء الحكومة، وخصوصاً أن الأمن تحسن في ظلها الى حد كبير. ومن المتوقع أن يبني المالكي حملته الانتخابية على ذلك.

يقول عبد الجبار إن هناك أولويات، وأن الناس يدركون بأن الأمن أولاً ثم تأتي الخدمات.

وكانت البنية التحتية في العراق تصدعت بعد عقود من الحرب والعقوبات، ما يجعل إعادة البناء في سنوات قليلة مهمة شاقة. ويشير عبد الجبار الى أن الحكومة نجحت في تحقيق الكثير برغم التحديات التي تواجهها.

من جهته يؤكد شرطي أنه لم يظهر خلال الأشهر الأخيرة سوى عدد قليل من شاحنات جمع القمامة في حي مدينة الصدر الذي يعيش فيه حوالى ثلاثة ملايين نسمة.

ولكنه يضيف أنه لا يتوقع أن تستمر هذه الخدمة طويلاً بعد الانتخابات.

فيما يقول المحلل السياسي في جامعة بغداد سعد الحديثي إن الحال قد ينتهي بكثير من العراقيين الى التصويت وفقاً لانتماءاتهم الدينية والسياسية والقبلية، وليس على أساس كفاءة المرشحين.

ويضيف الحديثي: "اعتقد بأنه لن يكون لنقص الخدمات تأثير كبير في العراق، وانما التأثير سيكون للانتماء لهذا الجانب أو ذاك. هناك ضغوط سياسية تسيطر على الناخب العراقي".

١٤ فرقة جوالة في بغداد لرصد مخالفي تعليمات مفوضية الانتخابات

بغداد/ المدى

اعلنت امانة بغداد ان اغلب مرشحي الكيانات السياسية للبرلمان القادم التزموا مع بدء الدعاية الانتخابية بالضوابط الاعلانية التي اعدتها الامانة بالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فيما اشارت الى وجود مخالفات اخرى بسيطة من قبل بعض الكيانات تم معالجتها.

وقال بيان صادر عن الامانة "ان امانة بغداد ومن منطلق حرصها على سلامة ومظهر المدينة من التشوه الكبيرالذي لحق بها في الممارسات الديمقراطية الماضية اعدت الضوابط اللازمة للاعلانات الانتخابية وفق طرق ووسائل اكثر رقيا وجمالا وقبولا لدى الناخب اضافة الى انها لاتشوه المظهر العام".

وذكر البيان انه "في اليوم الاول من بدء الدعاية الانتخابية وجدنا التزاما كبيرا من الكيانات بالضوابط الاعلانية التي اعدتها الامانة بالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومن خلال ١٤ فرقة جوالة تصحبها عناصر من شرطة الامانة ووسائل الاعلام ترصد وتتخذ الاجراءات العاجلة بحقها اضافة الى ازالتها فورا واعطاء موقف للمفوضية"،

وفي كربلاء، اكد مدير إعلام مكتب انتخابات المحافظة ان "فرقا جوالة بدأت عملها منذ صباح الجمعة لمتابعة الحملات الدعائية للمرشحين وتسجيل الخروقات إن وجدت وتوثيقها ومن ثم رفعها الى المكتب الوطني في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين".

وقال حسين العامري بحسب موقع نون الاخباري ان "الحملة تسمح لجميع الكيانات والائتلافات بتسيير فرقها لتعليق صور المرشحين في الأماكن المسموح بها وتجنب الأماكن التي لا يسمح استخدامها للدعاية الانتخابية مثل جدران المؤسسات الحكومية والمدارس والمستشفيات والجوامع وغيرها مثلما يتجنبون استخدام المواد اللاصقة في حملاتهم الدعائية".

وأشار الى ان "الحملة تسمح باستخدام الإعلانات الحديثة التي تعلق على الجدران لتكون سهلة الرفع بعد انتهاء الانتخابات التشريعية"، مبينا ان "المرشحين الذين تخالف فرقهم الجوالة في تعليق صورهم سيتعرضون إلى المساءلة القانونية".

اما في ديالى، فقد أعلن مكتب مفوضية العليا المستقلة للانتخابات في المحافظة امس السبت، عن نشر فرق الرصد الميداني في جميع مناطق المحافظة لرصد المخالفات الدعائية، وقال مدير مكتب مفوضية الانتخابات في المحافظة عامر لطيف آل يحيى بحسب "السومرية نيوز" إن "المفوضية أبلغت جميع الكيانات السياسية ومرشحيها بضرورة الالتزام بقانون الدعاية الانتخابية وعدم تعليق صور المرشحين في دور العبادة أو المراكز الأمنية أو الدوائر الحكومية".

وكانت المفوضية العليا للانتخابات أصدرت نظاماً خاصاً بالحملات الإعلامية، سمحت فيه للائتلافات والمرشحين المصادق على أسمائهم المباشرة بالحملات الانتخابية في ١٢ من الشهر الحالي على أن تتوقف قبل ٢٤ ساعة من موعد فتح مراكز الاقتراع في السابع من آذار المقبل.

ومنع القانون استعمال المواد الشديدة الالتصاق، والكتابة على الجدران، كما حظر استعمال شعار الدولة الرسمي انتخابياً، وسمح باستعمال الصور والدعاية لرموز شخصية لغير المرشحين باستثناء المراجع الدينية، كما أجاز استعمال دوائر الدولة والمساجد والحسينيات والمراقد المقدسة والمقامات والكنائس وغيرها من دور العبادة لدعم العملية الانتخابية حصراً وليس للدعاية.

وأضاف آل يحيى أن "المفوضية نشرت فرق الرصد الميداني في جميع الوحدات الإدارية لرصد أي مخالفة تقوم بها الأحزاب السياسية لقانون الدعاية الانتخابية".

مشيراً إلى أن "فرق الرصد ستعد تقارير رسمية يومية ترفع إلى مكتب المفوضية في مركز المحافظة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين".

رأي عام

تفاؤل شعبي في أول أيام انطلاق حملات كسب الناخبين

> قبل ان تكشف الشمس عن ضيائها، تسابقت الاحزاب والكيانات السياسية في الساعات الاولى من يوم ١٢/ ٢ برفع صورها وشعاراتها ووعودها في كل ركن وكل ساحة وشارع من شوارع بغداد، ولا يكاد يخلو اي مكان حتى وضعت فيه اللافتات والصور الخاصة بالمرشحين. هذا العرس الانتخابي قد انتظر الحسم من قبل الهيئة التمييزية التي انهت الجدل حول ملف المستبعدين، وبقرارها انطلقت الحملات الانتخابية وسط تفاؤل شعبي كان واضحا بين الجموع البغدادية التي ترفع رأسها لتنظر وتقرأ ما احتوته هذه الملصقات.

استطلاع/ وائل نعمة

التدريسي في الجامعة المستنصرية علي حسن واثناء تجواله في شوارع بغداد ومراقبته للملصقات قال "الحملات الانتخابية مفهوم أو مصطلح ينتمي إلى التجارب والأنظمة السياسية المتحررة، وهو واضح، إذ يعني في أبسط معانيه الترويج لبرنامج سياسي معين يطلقه احد الأحزاب أو الكتل أو الكيانات السياسية من اجل كسب أكثر عدد من أصوات الناخبين للحصول على أكثر عدد من المقاعد النيابية في مجلس النواب الذي يعد من أقوى المؤسسات التشريعية في الأنظمة الديمقراطية، وبهذا تعد الحملة الانتخابية من الأركان المهمة التي تقوم عليها العملية الديمقراطية، وهي من العناصر التي يمكن أن تؤشر جدية النظام الديمقراطي من عدمها، بمعنى كلما تمتعت هذه الحملات بحرية الترويج لمشاريعها السياسية (وفقا للضوابط المتعارفة) كلما دل ذلك على عدم شكلية هذا النشاط كما يحدث في الأنظمة الشمولية، وانا اشعر بالبهجة والفخر حينما ينظم العراق الى ركب الديمقراطية في العالم ويكون من افضل الديموقراطيات في المنطقة".

فيما يرى المحامي عدنان الرفاعي بأن تزاحم الملصقات وتجاورها مع بعضها البعض، بحيث تقف الاحزاب العلمانية والاحزاب الدينية جنباً الى جنب يعطي مؤشرا واضحا بأن العراق قد تعدى كل الانتماءات الضيقة ودخل في عجلة الديمقراطية واحترام الرأي الاخر خصوصا وأنك تشاهد هذه الملصقات وهي لم تتعرض لاي خدش او تمزيق حتى وان كانت قد رفعت في اماكن لاتعد من ضمن مناطق النفوذ او المناطق التي لاتحظى فيها تلك القائمة بالشعبية الكبيرة.

في حين قالت حسنية العلي (مدرسة) "المشكلة التي غالبا ما ترافق هذه الحملات هي مدى مصداقية الأهداف المروج لها، أي كم هي نسبة تنفيذ الوعود والبنود التي ينطوي عليها برنامج هذا الكيان السياسي او ذاك؟ اتمنى كمواطنة عراقية أن تكون نسبة تطابق التنفيذ مع الوعود التي تطلق في الحملات الانتخابية كبيرة، خصوصا وقد شاهد الشارع والناخب العراقي خلال السنوات الماضية اداء النواب الذين وصلوا الى قبة البرلمان وهم لم ينجزوا الكثير مما دعوا اليه وروجوا له".

بالمقابل يقول رضا عمار (موظف) "نتمنى ان تكون الحملات الانتخابية والملصقات خالية من الخروقات ومن تشويه شكل العاصمة بغداد بوضع الملصقات بشكل اعتباطي والبعض منها لايزال شاخصا على الاعمدة الكهربائية وعلى الجدران والتي يصعب ازالته منها منذ الانتخابات السابقة". وكما استغرب رضا من طريقة استخدام رسائل الهاتف الجوال في الدعاية الانتخابية، وقال "وصول هذه الرسائل من دون منح صاحب الهاتف الخيار في تقبلها من عدمه ربما يعد انتهاكا لحقوقه وتسبب إزعاجا له، وجميع قوانين العالم تراعي مثل هذه الحقوق ونتمنى أن تراعى في العراق".

وفي نفس الموضوع يقول كنعان فاروق استاذ بالجامعة التكنولوجية "ان الخروقات قد تحدث هنا او هناك وقد تبدر بعض التصرفات الفردية من بعض الاشخاص ومن بعض الكتل السياسية الا انها تعتبر امرا اعتياديا اذا ماأخذنا بنظر الاعتبار حداثة التجربة العراقية الديمقراطية وصعوبة الاوضاع التي يمر بها البلد ووجود الارهاب والجهات العديدة التي لا يروق لها تنامي التجربة السياسية الجديدة في العراق وثبات اركانها وتصاعد قوة المؤسسات التي تتحكم بإدارة شؤون البلاد".

وطالب الاعلامي محمد الموسوي من الاحزاب السياسية والكيانات التي رفعت الشعارات والوعود ان تفكر في ان تطبق هذه الوعود وان تكون جديرة بثقة الناخب فيها وان لاتسعى الى استرداد المبالغ المكلفة التي انفقت في الحملات الانتخابية من خلال استغلال الوظيفة التي سيحصلون عليها حينما يحصلون على المقاعد النيابية.

وفي ملامح السرور من مشاهدة الملصقات الدعائية قالت سجى الحربي (طبيبة): أننا نخوض هذه التجربة من جديد، وسوف نعيش التجربة مرة أخرى وسوف يطلع الناخبون على برامج ووعود جديدة وقديمة ممثلة بتقديم اقصى ما يمكن من الخدمات الاساسية كالكهرباء والماء الصالح وشبكات الصرف الصحي واماكن الترفيه وما شابه، أضف الى ذلك تحقيق الامن وترسيخه كليا، مع رفع القدرة الشرائية للمواطنين وتحقيق احتياجات السواد الأعظم في السكن والتطبيب والعيش الرغيد، كما ستنطوي هذه الحملات وبرامج السياسيين على توفير فرص التوظيف للخريجين، مع أن عددا كبيرا من خريجي السنوات الماضية لم يزل يقف في طوابير التعيين، واضافت سجى: نتوقع ان تتضمن هذه البرامج او جلها نبذ الفرقة والطائفية واعتماد الولاء الوطني وكل هذا دليل على ان العراق يعيش في اعلى مراحل الديمقراطية حينما لم نعد نخجل من مواجهة مشاكلنا ونسعى الى حلها عن طريق ديناميكية تداول السلطة وبشكل سليم وسلمي.

انتخبوا وغيّروا ..

قراءات "بتي" واقعية

عامر القيسي

في بلد كالعراق وفي اوضاع كاوضاعه الملتبسة الاشكال والالوان والمعطيات، من العسير على المحلل السياسي بل وحتى الباحث الاجتماعي ان يقرأ الواقع بمستوياته المختلفة حتى لو وضعت على طاولته ادق الاستبيانات عن توجهات الرأي العام ، ذلك ان عنصر المفاجأة قائم حتى اللحظة الاخيرة لنتائج اي موضوع وهي لحظة لعينة تظهر دون حسابات من بين ركام من الارقام والتحليلات، بما في ذلك امتحانات بكالوريا السادس الابتدائي . وقد قص لي احد الاصدقاء المعلمين ، ان الهيئة التعليمية في مدرسته في العام الماضي " عصرت " طلاب السادس الابتدائي عصرا قاسيا لترشيحهم الى امتحانات البكالوريا ، ورجح المعلمون احد الطلاب لان يكون أول المنتقلين الى المرحلة المتوسطة من بين ٥٠ طالبا والبقية كانت احتمالات نجاحهم متأرجحة ونسبها متفاوتة . الذي حصل حقيقة ان المرشح الاول جاء بعد الامتحانات باربعة خطوط حمر وعاد الى مقعده السابق في الصف فيما انتقل للمرحلة الثانية اسوأ المرشحين وسط دهشة مدير المدرسة والمعلمين والابوين !!

هل نستطيع في انتخابات آذار ٢٠١٠ التشريعية ان نحسن قراءة افكار واشكال مرشحينا التي يخفونها عنّا ولا ننساق وراء الشعارات التضليلية التي سنتخم بها حال انطلاق الحملات الدعائية الانتخابية؟

سنشبع ايها السادة خاما وطعاما وديمقراطية وحقوق انسان وبيوت على الطراز الاوروبي وسفرات سنوية لأبنائنا في منتجعات الكون الخلابة ومدارس نموذجية ومال وبنون وهبات من الارض والسماء والجيران واحلام ستأخذنا على بساط الراحل فريد الاطرش وسننعم بالامن والآمان (والفرق بينهما كبير) ولن نعود الى بيوتنا قبل منتصف الليل وسيقولون لنا تريدون ارنبا خذوا غزالا او تريدون غزالا فخذوا غزالا ذلك ان بازار المزايدات سيكون مفتوحا امام احلامنا على مصراعيه لننعم بنوم هادئ وسط مكيفات التدفئة والتبريد صيفا وشتاء ولن نقع بعد ذلك اسرى مزاجيات اصحاب المولدات الخاصة واخيرا سنمزق البطاقات التموينية البائسة التي أذلتنا لاننا سنذهب بدل ذلك الى بنوك عصرية ومحترمة لنستلم حصتنا من النفط !

الا يكفي هذا لكي نذهب بعيدا في عالم الاحلام ؟!

سنسمع كل ذلك واكثر منه ايها السادة وسنشهد من دون رقابة محاولات لشراء اصواتنا وضميرنا تحت شعار " الصوت مقابل البطانية " كما حدث مثلا في انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة ! ومحاولات من نوع آخر قد تصل الى حد منحنا صكوك الغفران! ولكي لاينطلي علينا عسل الكلام ينبغي ان نرى ونسمع ونفكر ونحتكم للوقائع قبل ان نمسك القلم باصابعنا لنقول نعم لهذا أو ذاك من المرشحين . بكل صراحة الكرة في ملعبنا ، بل انها في وسط ملعبنا وعلينا ان نفتح اعيننا ، ليس في اللبن كما في مثلنا الشعبي وانما في التيزاب لكي نختار من يعيد الينا احلامنا الضائعة ويحققها لنا رغم الداء والاعداء . مهمة شائكة وصعبة لاننا سنحتاج حقيقة الى اجهزه كشف للمتفجرات حقيقية وليست ضمن صفقات الفساد المالي لتكشف لنا من يحمل المفخخات ، كل انواع المفخخات بما في ذلك السياسية منها ، في جعبته قبل ان يجلس على احد مقاعد البرلمان باصواتنا ويلعب بنا "جولة" الله يستر !